هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الخـطة الإسـتراتيجية لهيئـة السـوق المالية

2015م – 2019م

الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي والأبحاث – إدارة الاستراتيجيات والبرامج

نوفمبر 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة مجلس هيئة السوق المالية

استمراراً لجهود هيئة السوق المالية الرامية إلى جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً ودعماً للاقتصاد الوطني وحفزاً للاستثمار، وانطلاقاً من دورها في تنظيم و تطوير السوق المالية وحماية المستثمرين، قامت الهيئة بتطوير خطة إستراتيجية شاملة للفترة من عام 2015م إلى عام 2019م، وراعت الهيئة في منهجية تطويرها التوافق مع خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية والمرونة اللازمة للتكيف مع المتغيرات المستقبلية. وتسعى الهيئة من خلال تنفيذ هذه الخطة إلى تحقيق رؤيتها بأن تكون السوق المالية السعودية سوقاً رائدة تحوز ثقة المستثمرين وتتسم بالعدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

ولقد روعي عند تطوير الخطة الإستراتيجية دراسة أهم التحديات التي تواجه السوق المالية واحتياجاتها والعوامل المؤثرة فيها والأخذ بآراء وملاحظات المختصين داخل الهيئة والمشاركين في السوق من شركات مدرجة وأشخاص مرخص لهم ومستثمرين، ومثلت نتائج هذه الدراسة اللبنات الأساسية في رسم الخطة المشار إليها. كذلك قامت الهيئة بعرض خطتها على اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية للتأكد من شموليتها وملاءمتها للفترة المقبلة.

وبعد معاينة وتحليل المعلومات والبيانات، تم حصر القضايا الإستراتيجية وترتيب أولوياتها، وإجراء دراسات مقارنة معيارية للتعرف على أفضل الممارسات العالمية في الأسواق المتقدمة والناشئة، وعقدت العديد من ورش العمل لتطوير مكونات الخطة الإستراتيجية من الأهداف والمبادرات الإستراتيجية التي تتوزع على أربعة محاور وهي تعزيز تطوير السوق المالية، وتعزيز حماية المستثمرين، وتحسين البيئة التنظيمية، إلى جانب تعزيز التميز المؤسسي لدى هيئة السوق المالية.

وفي الختام، يتقدم مجلس هيئة السوق المالية بالشكر والعرفان لمنسوبي الهيئة على الجهود المتميزة التي قدموها في تطوير الخطة الإستراتيجية ولكل من ساهم في إثراء الخطة الإستراتيجية. وسوف تستمر الهيئة في التشاور والتواصل مع المشاركين في السوق المالية للأخذ بآرائهم واقتراحاتهم إيماناً من الهيئة بأهمية ذلك في تنفيذ خطتها الإستراتيجية.

محاور وأهداف الخطة الإستراتيجية

رؤيتنا: نعمل على أن تكون السوق المالية السعودية سوقاً رائدة تحوز ثقة المستثمرين

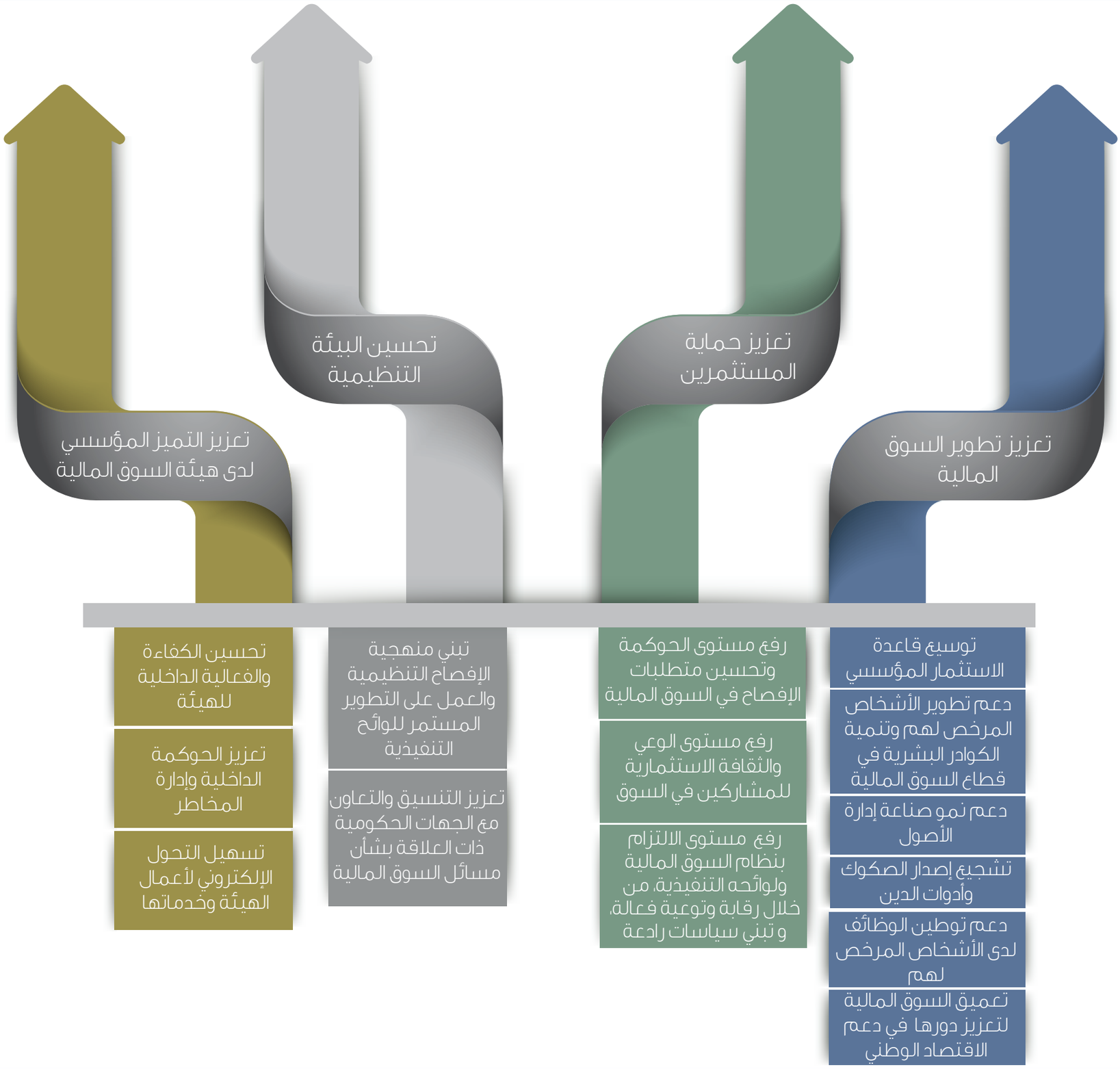

رسالتنا: تنظيم السوق المالية وتطويرها لتكون بيئة حافزة للاستثمار، والعمل على تعزيز مستويات العدالة والكفاية والشفافية حمايةً للمتعاملين فيها

قيمنا
النزاهة
أن تكون الهيئة مثالاً في النزاهة بما تحمله هذه القيمة من صدق وعدل وعدم تضارب مصالح مع الالتزام بالأنظمة والقواعد.
التعاون والتشاور
تعزيز قيم وممارسات التعاون والعمل بروح الفريق والاحترام المتبادل داخل الهيئة ومع المتعاملين في السوق المالية.
التميز
تفعيل طاقات موظفي الهيئة للمبادرة والإبداع و المسؤولية والجودة تحقيقاً للتميز، والعمل على التواصل المهني مع جميع المتعاملين في السوق المالية.
المسؤولية المجتمعية
المساهمة في أنشطة التدريب والتعليم والتوعية في المجتمع والتحسين المستمر للخدمات المقدمة للمتعاملين في السوق.
الاهتمام بالموظفين
توفير بيئة عمل مهنية تستقطب أفضل الكفاءات وتحافظ عليها.
الشفافية
العمل بانفتاح من خلال توفير المعلومات ذات العلاقة وتعزيز الإفصاح في السوق المالية.
تحمل المسؤولية
بذل أقصى الجهود والإمكانيات بأمانة و مسؤولية لتحقيق رسالة وأهداف الهيئة.

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

إن مهمة تطوير السوق المالية السعودية من المهام الرئيسة التي نص عليها نظام السوق المالية. لذا، تسعى هيئة السوق المالية إلى إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاية والشفافية وتتوافر فيها القنوات الاستثمارية المتعددة التي تخدم جميع فئات المستثمرين.

ومن خلال محور تعزيز تطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية المختلفة من تعميقٍ للسوق وتوسيعٍ لقاعدة الاستثمار المؤسسي لما له من أثر إيجابي في تعزيز كفاءة السوق، وتطوير الأشخاص المرخص لهم ليكونوا قادرين على تقديم خدمات تنافسية لعملائهم، ودعم نموٍ صناعة إدارة الأصول وخاصة من خلال صناديق الاستثمار، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة. كذلك تسعى الهيئة إلى تطوير الكوادر البشرية ورفع نسبة التوطين في قطاع السوق المالية.

الهدف الإستراتيجي (1.1): توسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي

يؤدي الاستثمار المؤسسي دوراً مهماً في تطوير السوق المالية؛ إذ تتميز الأسواق التي يوجد بها شريحة واسعة من فئة المستثمر المؤسسي بانخفاض مستوى التذبذب وارتفاع مستوى الكفاءة في أسواقها، علاوة على أن ارتفاع تملك المستثمر المؤسسي لحصص إستراتيجية في الشركات المستثمر بها يدعم ممارسات الحوكمة في تلك الشركات وزيادة شفافيتها، وهذا ما يصعب تحقيقه في ظل هيمنة المستثمرين الأفراد. ومن هذا المنطلق، تحرص هيئة السوق المالية على توفير البيئة المناسبة لنمو الاستثمار المؤسسي، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات في هذا الشأن.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

1.1.1 رفع نسبة التخصيص للمستثمر المؤسسي في الاكتتابات الأولية

تعمل الهيئة على رفع نسبة التخصيص للمستثمر المؤسسي في الاكتتابات الأولية تدريجياً، وذلك للإصدارات التي تطرح بأعلى من القيمة الإسمية؛ إذ تأمل الهيئة أن يتم توجيه معظم الاكتتابات الأولية لفئات المستثمر المؤسسي بنهاية الخطة الإستراتيجية، على أن تكون حصة صناديق الاستثمار المطروحة طرحاً عاماً 90% من إجمالي الحصة المخصصة لفئات المستثمر المؤسسي. وتهدف الهيئة من تبني هذه المبادرة إلى توسيع قاعدة المستثمر المؤسسي، وخاصة صناديق الاستثمار العامة.

1.1.2 العمل على اعتماد القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة

انطلاقاً من حرص الهيئة على تعزيز كفاءة السوق المالية ورفع مستوى الاستثمار المؤسسي بها وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية بهذا الخصوص، تعكف الهيئة على اعتماد القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة وتحديد الإجراءات اللازمة لتطبيقها. وهذا بدوره سيساهم في إدراج السوق المالية السعودية ضمن مؤشرات الأسواق العالمية الناشئة.

1.1.3 دراسة جدوى السماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصص إستراتيجية في الشركات المدرجة

إن وجود شريك إستراتيجي أجنبي في الشركات المدرجة يتمتع بالخبرة والتجربة اللازمة، يساهم في نقل المعرفة والخبرة التشغيلية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من فرص النجاح المتوفرة وتحسين أداء تلك الشركات. ونظراً لأهمية هذه المبادرة في دعم الاستثمار المؤسسي، تنوي الهيئة العمل على دراسة جدوى السماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصص إستراتيجية في الشركات المدرجة والتنسيق مع الأطراف الحكومية ذات العلاقة في هذا الخصوص.

1.1.4 تشجيع تأسيس برامج ادخار للمواطنين

تؤمن الهيئة بأهمية إنشاء وطرح برامج ادخار للمواطنين؛ لما يترتب على ذلك من تنميةٍ لثقافة الادخار في المجتمع وتوسيعٍ لقاعدة الاستثمار المؤسسي. لذا، تعمد الهيئة إلى دراسة أفضل الممارسات الدولية لتقييم جدوى إنشاء وطرح تلك البرامج التي تدار أصولها بشكل مؤسسي، والعمل على تطوير خطة عمل بناءً على التوصيات النهائية للدراسة والاتفاق عليها مع الأطراف ذات العلاقة.

1.1.5 العمل على تمكين طرح أدوات مالية وتطبيق آليات عمل في السوق جديدة

تعمل الهيئة باستمرار على توفير البيئة التنظيمية المحفزة لطرح أدوات مالية جديدة وتطبيق آليات عمل سوق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يتناسب مع مستوى نضج السوق المالية السعودية واحتياجات المتعاملين في السوق. لذا، ستقوم الهيئة بتطوير خطة عمل لطرح تلك الأدوات وتطبيق آليات عمل السوق الجديدة، وإجراء دراسات الجدوى اللازمة تمهيداً لاعتماد وتطبيق الإطار التنظيمي لها.

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (1.2): دعم تطوير الأشخاص المرخص لهم وتنمية الكوادر البشرية في قطاع السوق المالية

إن تطور السوق المالية يعتمد على تطور المتعاملين فيها وقدراتهم، وبخاصة مقدمو خدمات الأوراق المالية. وتولي هيئة السوق المالية تطوير عمل الأشخاص المرخص لهم أهمية كبيرة؛ إذ تعمل على إيجاد بيئة تنافسية عادلة، وتعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية لدى الأشخاص المرخص لهم. وإدراكاً من الهيئة لأهمية رأس المال البشري في تنمية وتطوير قطاع الأوراق المالية، تضمنت إستراتيجية الهيئة عدداً من المبادرات التطويرية التي تعنى برفع المستوى المعرفي والمهني للعاملين لدى الأشخاص المرخص لهم وزيادة جاذبية قطاع الأوراق المالية للباحثين عن العمل.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

1.2.1 تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ بين الأشخاص المرخص لهم

في سبيل إيجاد مؤسسات مالية ذات ملاءة مالية قوية ورفع كفاءة إدارة موارد تلك المؤسسات وتقديم خدمات أفضل لعملائها، تنوي الهيئة تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ بين الأشخاص المرخص لهم. ولتحقيق ذلك، ستقوم الهيئة بمراجعة وتحديث قواعد ولوائح الهيئة ذات العلاقة، ومراجعة سياسة الهيئة فيما يتعلق بالمقابل المالي لخدمات أعمال الأوراق المالية، بالإضافة إلى تنظيم برامج توعوية عن إجراءات الاندماج والاستحواذ بين الأشخاص المرخص لهم.

1.2.2 دعم إطلاق برنامج تدريبي لحديثي التخرج برعاية الأشخاص المرخص لهم

إن أحد الركائز الرئيسة لتطور الخدمات المالية هي توافر الكوادر البشرية المؤهلة بالمهارات والمعرفة والأخلاق المهنية من خلال التعليم والتدريب والممارسة العملية. وإيماناً من هيئة السوق المالية بأهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الغاية، سوف تتعاون الهيئة مع الأشخاص المرخص لهم على تصميم ورعاية برنامج تدريبي سنوي موجه لحديثي التخرج يتكون من دورات تدريبية مكثفة في الجوانب القانونية والفنية المتعلقة بالسوق المالية، وتدريب على رأس العمل لدى الأشخاص المرخص لهم. ويهدف البرنامج لتلبية احتياج قطاع الأوراق المالية من الكوادر البشرية المؤهلة ودعم نموه المستقبلي.

1.2.3 إيجاد بيئة تنافسية عادلة بين الأشخاص المرخص لهم

تدرك هيئة السوق المالية أهمية البيئة التنافسية العادلة بين فئات الأشخاص المرخص لهم في تطور سوق الأوراق المالية. وعلى هذا الأساس، تراجع الهيئة الجوانب التنظيمية والممارسات القائمة في السوق للتأكد من عدم تفرد فئة دون غيرها بامتيازات معينة نتيجة لهيكل ملكيتها أو قنوات التوزيع المتاحة لها للمنتجات والخدمات الاستثمارية. وتشتمل عملية المراجعة على سبيل المثال لا الحصر، الصفقات بهامش التغطية وتسويات عمليات الأوراق المالية وخصومات عمولات التداول، وتكليف الأشخاص المرخص لهم لجهات خارجية بأداء وظائف معينة. كذلك تسعى الهيئة إلى تفعيل ماورد في نظام السوق المالية من تحويل مركز إيداع الأوراق المالية إلى شركة تتولى عمليات إيداع الأوراق المالية السعودية المتداولة في السوق ونقلها وتسويتها ومقاصاتها وتسجيل ملكيتها.

1.2.4 تعزيز الكفاءة والأهلية للأشخاص المسجلين وغرس ثقافة التعليم المهني المستمر

إن ثقة المستثمرين بجودة الخدمات المقدمة من قبل الأشخاص المرخص لهم تعتمد بشكل رئيس على كفاءة وأهلية مقدميها من الأفراد العاملين لديهم. ولن تنمو هذه الصناعة وتتطور ما لم يكن هناك كوادر بشرية مؤهلة التأهيل المهني اللازم لتقديم الخدمات بكفاءة وجودة عالية. وإيماناً من الهيئة بذلك، ستقوم الهيئة بتطوير معايير الكفاءة والأهلية للأشخاص المسجلين ووضع سياسات وبرامج للتعليم المهني المستمر. وتهدف هذه المبادرة إلى التأكد من استمرار توافر الكفاءة والأهلية لدى الأشخاص المسجلين.

1.2.5 تحسين اختبارات الهيئة التأهيلية للأشخاص المسجلين

دأبت الهيئة منذ نشأتها على رفع مستوى التأهيل المهني وكفاءة العاملين في قطاع السوق المالية؛ إذ طورت سلسلة من الاختبارات المهنية التأهيلية الإلزامية في مجال أعمال الأوراق المالية للوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم. ونظراً إلى تسارع وتيرة التطور في القطاع المالي من حيث اللوائح التنظيمية والخدمات والمنتجات المتاحة، ستقوم الهيئة بتحسين الاختبارات التأهيلية الحالية للأشخاص المسجلين؛ بهدف رفع جودتها ولمواكبة المتغيرات في السوق المالية. ويتحقق ذلك من خلال إجراء مقارنة معيارية لهذه الاختبارات وعمل التعديلات اللازمة وفقاً لنتائج المقارنة، وتقديم اختبارات تخصصية حسب ما تقتضيه حاجة القطاع المالي.

1.2.6 نشر الوعي لدى الأشخاص المرخص لهم بمعايير مؤشر «أفضل بيئة عمل»

لزيادة جاذبية قطاع الأوراق المالية للباحثين عن عمل، ورفع قدرته على استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة، تعتزم الهيئة تطوير مؤشر لقياس " أفضل بيئة عمل" لدى الأشخاص المرخص لهم. ويركز المؤشر في قياس جودة بيئة العمل على مجموعة من المعايير، وهي وجود: 1) إطار تنظيمي؛ 2) إستراتيجية للتعليم والتطوير؛ 3) سياسات ونظم إدارة الأداء؛ 4) سياسات شاملة للموارد البشرية. وبناءً على ما سبق، ستطوّر الهيئة مواد توعوية وخطة تنفيذية للتعريف بالمؤشر وأهدافه.

1.2.7 تشجيع تنظيم جائزة للأشخاص المرخص لهم الأفضل بيئة عمل برعاية جهات متميزة

إن مكافأة الأشخاص المرخص لهم الذين بذلوا جهوداً مميزة لترسيخ العمل المؤسسي في إدارة أعمالهم من خلال الالتزام بمعايير مؤشر أفضل بيئة عمل يعدّ عاملا مهماً في إيجاد بيئة تنافسية بين الأشخاص المرخص لهم لرفع قدرتهم على استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة، وزيادة جاذبية قطاع الأوراق المالية للباحثين عن عمل. لذا، ستسعى الهيئة لتشجيع جهات مستقلة تتولى تنظيم جائزة سنوية لتكريم الأشخاص المرخص لهم الأفضل بيئة عمل، وتأمين الجهات الراعية، وستحث الأشخاص المرخص لهم على المشاركة.

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (1.3): دعم نمو صناعة إدارة الأصول

تولي الهيئة أهمية قصوى لصناعة إدارة الأصول بصفتها أحد أعمال الأوراق المالية الرئيسة التي تنظمها الهيئة؛ إذ تسهم صناعة إدارة الأصول في توفير منتجات استثمارية متنوعة، وإدارة مهنية لأصول العملاء، والرفع من الممارسات المهنية والسلوك المؤسسي في السوق. وسوف تنفذ الهيئة عدداً من المبادرات لدعم نمو هذه الصناعة من أبرزها دعم تنويع قنوات التوزيع للمنتجات الاستثمارية، وتحديث اللوائح ذات العلاقة وخاصة ما يتعلق بالكيان القانوني، والعمل على زيادة مستوى الحماية لأصول العملاء، ودعم التأهيل المهني للعاملين في مجال إدارة الأصول، وزيادة الوعي لدى المستثمرين.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

1.3.1 تطوير لائحة صناديق الاستثمار العقاري

ضمن إطار دور هيئة السوق المالية الرقابي والإشرافي وحرصاً منها على تطوير لوائحها التنفيذية بما يتناسب ويتوافق مع المستجدات في مجال السوق المالية، ونظراً لأهمية صناديق الاستثمار العقاري كأداة للتمويل الاستثماري في القطاع العقاري، تنوي الهيئة تحديث لائحة صناديق الاستثمار العقاري لتتواكب مع أفضل الممارسات الدولية وكذلك لتواكب التطورات الحاصلة في مجال الاستثمار العقاري. وتأمل الهيئة أن يؤدي تطبيق هذه المبادرة إلى زيادة مستوى الحماية لأصول الصناديق ومعلوماتها، وزيادة مستوى الإفصاح والتقارير الدورية للمستثمرين.

1.3.2 تنويع قنوات التوزيع لصناديق الاستثمار

إن اعتماد توزيع صناديق الاستثمار على البيع مباشرة عن طريق مدير الصندوق يحدّ من انتشار تلك الصناديق ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من المستثمرين بسبب ارتفاع تكاليف التسويق، في حين يُسهم تنوع وتعدد قنوات التوزيع في زيادة المنافسة العادلة بين مديري الصناديق وتمكينهم من الوصول إلى عددٍ أكبر من المستثمرين، وتوافر المنتجات الاستثمارية المختلفة والمعلومات الكافية حولها مما يتيح للمستثمر إجراء المقارنات بين تلك المنتجات. وترمي هذه المبادرة إلى تنظيم التوزيع لصناديق الاستثمار ودعمه من خلال تشجيع إنشاء منصات توزيع إلكترونية والسماح لغير الأشخاص المرخص لهم بالتوزيع.

1.3.3 تطوير اللوائح فيما يتعلق بالكيان القانوني بصناديق الاستثمار

تعمل الهيئة باستمرار على تحسين البيئة التنظيمية لصناديق الاستثمار وتوفير إطار تنظيمي مرن يستجيب لاحتياجات المتعاملين في السوق ويتماشى مع الممارسات الدولية المتعارف عليها، ويزيد من مستوى الحماية لأموال العملاء وسلامة السوق بشكل عام. وفي هذا الصدد، تنوي الهيئة تطوير التشريعات التي تتيح إنشاء الصناديق الاستثمارية ككيان قانوني مستقل عن مدير الصندوق وأمين حفظه بخلاف الوضع القانوني الحالي المتمثل باتفاقيات تعاقدية بين مدير الصندوق والمستثمرين فيه.

1.3.4 إلزام استقلالية أمين حفظ صناديق الاستثمار

تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية وتطويراً لآلية عمل صناديق الاستثمار، تنوي الهيئة مراجعة مهام وأعمال خدمات الحفظ لصناديق الاستثمار ووضع المتطلبات النظامية اللازمة لتحقيق استقلالية خدمات الحفظ عن الإدارة. وتأمل الهيئة أن يؤدي تطبيق هذه المبادرة إلى زيادة مستوى الحماية لأصول الصناديق ومعلوماتها، وتطبيق إطار حوكمة أفضل على الصناديق، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين.

1.3.5 رفع مستوى المعرفة والوعي لعموم المستثمرين حول صناديق الاستثمار

يؤدي وعي المستثمر ومعرفته الاستثمارية دوراً رئيساً في حماية مدخراته وتوجيهها إلى الاستثمار الأمثل عن طريق قنوات منظمة تدار بمهنية وبما يتناسب مع احتياجاته وقيود الاستثمار لديه وحدود تحمله للمخاطر. ولتحقيق ذلك ودعم الاستثمار المؤسسي ونشر ثقافة الاستثمار المؤسسي في الأوراق المالية عن طريق صناديق الاستثمار، ستعمل الهيئة على رفع مستوى المعرفة والوعي لدى المستثمرين حول صناديق الاستثمار وذلك من خلال حملات توعوية ومواد تعليمية موجهة لعموم المستثمرين.

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (1.4): تشجيع إصدار الصكوك وأدوات الدين

تعدّ سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة العربية السعودية صغيرة نسبياً ولا سيما إذا ما قورنت بمثيلاتها في الأسواق الناشئة، فهي تمثل نسبة ضئيلة من تمويلات المصارف ومن إجمالي الناتج المحلي. إن تطوير هذه السوق يتطلب تضافر الجهود والتعاون بين جهات متعددة تؤثر في نشأته واستمرار نموه ومدى جاذبيته للمستثمرين والمصدرين. وتكمن أهمية سوق الصكوك وأدوات الدين في إكمال منظومة المنتجات الاستثمارية لشرائح المستثمرين المختلفة، وتمكينهم من تنويع استثماراتهم، وإيجاد بدائل تمويلية لمشاريع القطاعين العام والخاص. لذا، أولت الهيئة أهمية عالية لتطوير هذا السوق من خلال تنفيذ عدد من المبادرات يأتي في مقدمتها بناء توجه إستراتيجي وطني لهذا السوق وتعزيز كفاءة إصدار أدوات الدين.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

1.4.1 تطوير توجه إستراتيجي وطني لسوق الصكوك وأدوات الدين

تعمل الهيئة جاهدة لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة نظراً إلى أهميته للاقتصاد الوطني، وكونه رديفاً رئيساً لدعم تمويل مشاريع التنمية. ولما كان ازدهار وتفعيل سوق الصكوك وأدوات الدين يعتمد على مجموعة من العناصر ومقومات النجاح المرتبطة بالهيئة وأطراف خارجية، فإن ذلك يتطلب التنسيق مع هذه الجهات وتوافق الرأي بين الهيئة وتلك الجهات حول أهمية سوق الصكوك وأدوات الدين مستقبلاً كمصدر تمويل رئيس رديف للمصارف التجارية. وبناءً على ذلك، تهدف الهيئة من خلال هذه المبادرة إلى تطوير توجه إستراتيجي موحد بشأن مستقبل سوق الصكوك وأدوات الدين يترتب عليه توافق السياسات العامة لدى صانعي القرار وقيام كل جهة بدورها في ما يتعلق بمكونات وعناصر تطور السوق التي من اختصاصها.

1.4.2 تحسين وتسهيل إجراءات طرح الصكوك وأدوات الدين وتعميق السوق الثانوية

تعمل الهيئة على تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة من حيث الإصدار والتداول. وبهدف تطوير الإصدار الأولي للصكوك وأدوات الدين، تعكف الهيئة على تسهيل إجراءات الطرح، وتذليل الصعوبات التنظيمية والهيكلية التي تعترض إصدارها لتكون السوق المالية السعودية سوقاً جاذبة للمصدرين. وفي هذا الصدد، ستراجع الهيئة إجراءات ومتطلبات طرح الصكوك وأدوات الدين بهدف تبني منهجية مراجعة مختلفة ومتطلبات طرح متفاوتة بناءً على عدة اعتبارات. ومن هذه الاعتبارات، على سبيل المثال لا الحصر، تجارب الطارح السابقة في طرح صكوك وأدوات دين، والتصنيف الائتماني للطارح، وفئات المستثمرين المستهدفة، ومستوى التعقيد في هيكلة أداة الدين المطروحة. وفيما يتعلق بتداول الصكوك وأدوات الدين في السوق الثانوية، تعتزم الهيئة تنظيم إدراج الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين في السوق المالية، أملاً في أن يساهم ذلك في رفع عدد الأدوات المالية المدرجة وزيادة عمق السوق.

1.4.3 زيادة الوعي والمعرفة بين الأشخاص المرخص لهم والشركات حول إجراءات طرح الصكوك وأدوات الدين

في سبيل تعظيم النتائج المرجوة من جهود الهيئة لتحسين وتسهيل إجراءات طرح الصكوك وأدوات الدين وتعميق السوق الثانوية، تنوي الهيئة تعريف الأشخاص المرخص لهم والشركات بمنهجيات المراجعة المطبقة ومتطلبات الطرح المعمول بها والاعتبارات التي تبنى عليها. وتهدف الهيئة من هذه الخطوة إلى التأكد من صحة فهم الأشخاص المرخص لهم والشركات للإجراءات والمتطلبات النظامية للطرح، تفادياً لعزوفهم عن السوق المالية كمصدر تمويل نتيجة لانطباعات غير صحيحة.

1.4.4 دعم قدرات الهيئة في التعامل مع طلبات إصدار الصكوك وأدوات الدين

من أجل أن تتمكن الهيئة من القيام بمهامها التنظيمية الخاصة بتطوير ومعالجة إصدارات الصكوك وأدوات الدين، تعمل الهيئة من خلال هذه المبادرة على التأكد من امتلاكها القدرات البشرية الكافية والمؤهلة تأهيلاً مهنياً وفنياً مناسباً من خلال التدريب المستمر والاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاص في نقل المعرفة وإلمام المختصين لدى الهيئة بأحدث التطورات والممارسات العملية على أرض الواقع. يأتي ذلك انطلاقاً من حرص الهيئة على تسهيل ودعم عمليات الإصدار للصكوك وأدوات الدين ولرفع مستوى الكفاءة في أداء أعمالها.

1.4.5 تطوير البنية التحتية التنظيمية لدعم التوريق

يساعد التوريق الشركات، بما في ذلك الشركات ذات التصنيف الائتماني المنخفض التي لديها أصول عالية الجودة، على الحصول على تمويل من خلال السوق المالية. وتنظر الهيئة إلى التوريق كأحد الأدوات الرئيسة لدعم تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين. لذا، تأخذ الهيئة على عاتقها تطوير البنية التحتية التنظيمية الداعمة لانطلاق التوريق في السوق المالية وتوفير إطار تنظيمي مرن يستجيب لاحتياجات المتعاملين في السوق ويتماشى مع الممارسات الدولية المتعارف عليها، ويزيد من مستوى الحماية لأموال العملاء وسلامة السوق بشكل عام؛ إذ تعكف على إصدار لائحة تنظيمية للمنشأة ذات الأغراض الخاصة لإصدارات أدوات الدين. وتهدف الهيئة من هذه المبادرة إلى زيادة جاذبية السوق المالية كمصدر تمويل، وتنشيط تداول الأوراق المالية التي تصدر عن الأصول محل التوريق.

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (1.5): دعم توطين الوظائف لدى الأشخاص المرخص لهم

من أهداف الدولة التنموية توفير فرص عمل لتشغيل الداخلين إلى سوق العمل من المواطنين وخفض معدل البطالة في قوة العمل الوطنية لرفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. وحرصاً من هيئة السوق المالية على دعم الأهداف التنموية للمملكة ونظراً إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري الوطني لدعم التوطين، أقرت الهيئة العديد من المبادرات التي تركز على توطين الوظائف في قطاع السوق المالية بشكل عام ومقدمي خدمات الأوراق المالية المثلين بالأشخاص المرخص لهم بشكل خاص. وتقوم هذه المبادرات على التعاون مع المؤسسات التعليمية لرفع ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات قطاع السوق المالية، ومع الأشخاص المرخص لهم لزيادة فرص التدريب لطلاب الجامعات والتوظيف لحديثي التخرج.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

1.5.1 تطوير قاعدة بيانات للوظائف في قطاع السوق المالية

إن وضع الخطط المناسبة وتحديد سرعة تنفيذها لزيادة نسب التوطين في قطاع السوق المالية يعتمد على معرفة تفاصيل الوضع الراهن لتلك النسب. من هنا تأتي أهمية إنشاء قاعدة بيانات شاملة للعاملين في هذا القطاع بجميع فئاتهم الوظيفية لتمكين الهيئة من تحليل هذه البيانات ومعرفة مواطن الضعف في التوطين ووضع الخطط اللازمة والبرامج التدريبية بهدف الوصول إلى النسب المستهدفة. وانطلاقاً من مبدأ الشفافية ومشاركة المعلومات، تنوي الهيئة إطلاع الأشخاص المرخص لهم على نتائج التحليل بهدف حثهم على دعم جهود الهيئة في توطين الوظائف والمشاركة في تحقيق النسب المستهدفة.

1.5.2 تشجيع الأشخاص المرخص لهم على استيعاب طلاب التدريب التعاوني وتوظيف حديثي التخرج من السعوديين

يعدّ التدريب التعاوني عنصراً رئيساً في زيادة جاذبية طلاب الجامعات ممن هم على وشك التخرج ورفع فرص حصولهم على عمل في قطاع السوق المالية؛ إذ يمكّن التدريب التعاوني الطلاب من اكتساب الكثير من المعارف الفنية وقيم العمل المهنية، ويمكن الأشخاص المرخص لهم من التعرف عن قرب على إمكانيات المتدرب وفرص نجاحه في المستقبل معهم. هذا مما يساعد على تحقيق التوظيف للخريجين ويزيد من احتمالات نجاحه وزيادة أمده. وستقوم الهيئة، على سبيل المثال، بتشجيع الأشخاص المرخص لهم على استيعاب طلاب التدريب التعاوني وتوظيف السعوديين حديثي التخرج، وحثهم على المشاركة في المعارض الطلابية وتطوير برامج تدريب داخلية والتواصل مع البعثات الثقافية وشؤون الخريجين في الجامعات.

1.5.3 إطلاق برنامج تدريبي لحديثي التخرج برعاية هيئة السوق المالية

استمراراً لجهود الهيئة في دعم فرص توظيف السعوديين من حديثي التخرج في قطاع السوق المالية ورفع معدل السعودة في هذا القطاع، تتبنى الهيئة إطلاق برنامج تدريبي يهدف إلى رفع مستوى معرفة المشاركين فيه بالجوانب الفنية والنظامية لأعمال وأنشطة الأوراق المالية بحيث يصبح خريجو هذا البرنامج جاهزين للعمل في قطاع السوق المالية دون الحاجة إلى إعادة تأهيلهم مرة أخرى. هذا البرنامج موجه للمتفوقين من السعوديين حديثي التخرج من الجامعات ويعقد بشكل متكرر خلال مدة الخطة الإستراتيجية. ولكون هذا البرنامج يهدف إلى إثراء السوق بالكوادر الوطنية المؤهلة، سيتم إطلاع الأشخاص المرخص لهم على معلومات المشاركين في البرنامج ونتائجهم بهدف زيادة فرص توظيفهم.

1.5.4 الرفع من ملاءمة مخرجات التعليم لتلبية احتياجات التوظيف في قطاع السوق المالية

تعي الهيئة أهمية جودة وملاءمة التأهيل المقدم للكوادر الوطنية لمساعدتها على الحصول على فرص للعمل في قطاع السوق المالية؛ بهدف رفع مستوى مواءمة وجاهزية تلك الكوادر كمخرجات لمؤسسات التعليم مع متطلبات العمل في هذا القطاع. وتعتزم الهيئة مد جسور التعاون المشترك بينها وبين المؤسسات التعليمية بهدف إثراء قطاع السوق المالية بالكوادر المؤهلة والدراسات ذات العلاقة بأعمال السوق المالية. ويشمل ذلك إتاحة بيانات السوق المالية للطلاب الباحثين في مجال قطاع السوق المالية وإغناء المناهج التعليمية من خلال إلقاء المحاضرات من المختصين من المشاركين في السوق، وحفز المؤسسات التعليمية على مواءمة مناهجها ذات العلاقة بالسوق المالية وإدراج محتوى شهادات الهيئة التأهيلية ضمن المناهج التعليمية.

1.5.5 دراسة جدوى إنشاء معهد مالي متخصص في العلوم المالية

تعتزم الهيئة دراسة إنشاء معهداً متخصصاً بالعلوم المالية يكون ذو شخصية اعتبارية مستقلة ويهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء العلمي والمهني في وظائف الخدمات المالية في المملكة، وتنمية وتطوير قدرات ومهارات العاملين فيها، والمساهمة في تطوير وتنظيم أفضل الممارسات المهنية ذات العلاقة وتقديم الاستشارات، وعقد الاختبارات المهنية لوظائف القطاع المالي وإعداد الدراسات والبحوث وإصدار المجلات والكتب والنشرات المهنية والعلمية في ذات التخصص، وعقد الندوات والمؤتمرات في مجال الخدمات المالية.

المحور الأول: تعزيز تطوير السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (1.6): تعميق السوق المالية لتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني

تدرك الهيئة أهمية السوق المالية كقناة لبناء وتكوين رأس المال في دعم نمو الشركات واستدامتها. وستعمل الهيئة -وفقاً لمهامها النظامية وبالتنسيق مع شركة السوق المالية السعودية(تداول) والجهات الأخرى ذات العلاقة-على وضع الإجراءات والمبادرات الملائمة التي من شأنها تحفيز شركات القطاع الخاص بمختلف أنواعها والشركات المملوكة للحكومة وغيرها من الأصول المملوكة للحكومة -التي يمكن تحويلها إلى شركات-على طرح أسهمها وإدراجها في السوق؛ لتعكس الحجم الحقيقي لمساهمة هذه الشركات في اقتصاد المملكة، دون إخلال بحماية المستثمرين. وتأمل الهيئة أن يؤدي ذلك إلى إيجاد كيانات اقتصادية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية لعموم المستثمرين.

وتماشياً مع الأهداف التنموية للمملكة، ستقوم الهيئة بتنفيذ عدد من المبادرات لتعميق السوق يأتي في مقدمتها رفع كفاءة إجراءات الطرح والإدراج، وبحث سبل تحفيز الشركات على إدراج أسهمها وتعزيز الوعي بأهمية الإدراج.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

1.6.1 رفع كفاءة إجراءات طرح وإدراج الشركات في السوق المالية

تؤثر كفاءة إجراءات الطرح والإدراج المطبقة من قبل الجهات التنظيمية في جاذبية السوق لمصدري الأوراق المالية. وفي سبيل تشجيع الشركات بمختلف أنواعها على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية، تعكف الهيئة على مراجعة وتحسين الإطار التنظيمي لطرح الأسهم للاكتتاب العام وتسريع إجراءات مراجعة طلبات الطرح دون الإخلال بالمتطلبات النظامية وبما يكفل الرفع من كفاءة الإجراءات والمحافظة على جودة المراجعة. وتأمل الهيئة أن تؤدي الخطوة إلى تذليل أي صعوبات إجرائية أو تنظيمية؛ لتكون السوق المالية السعودية سوقاً جاذبة للمصدرين.

1.6.2 بحث سبل تحفيز الشركات على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية

تمثل الشركات الخاصة ركيزة رئيسة لدعم الاقتصاد الوطني. ولزيادة فرص استدامة تلك الشركات وتجنب انهيارها الذي ربما ينشأ نتيجة انتقال الملكية والإدارة من جيل إلى آخر، تعمل الهيئة على بحث سبل تحفيز تلك الشركات على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية. وفي سبيل ذلك، تعمل الهيئة على التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى في شأن المحفّزات والإجراءات التي يمكن أن تشجع أو تدفع الشركات غير المدرجة إلى طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية، وتطوير برنامج تحضيري يهدف إلى تهيئة الشركات وتمكينها من الوفاء بمتطلبات الطرح والإدراج.

1.6.3 تعزيز الوعي لدى الشركات بأهمية الإدراج في السوق حفاظاً على استمراريتها

تُسهم السوق المالية بشكل رئيس في دعم الاستقرار المالي والإداري للشركات المدرجة فيها، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز ممارسات الحوكمة والتزام تلك الشركات بالتشريعات والتنظيمات المطبقة عليها وتسهيل وصولها إلى مصادر تمويل لأنشطتها وتعزيز هويتها وفرص نموها ودخولها إلى أسواق جديدة، مما يرفع من قدرتها التنافسية. لذا، ستعمل الهيئة مع الجهات ذات العلاقة على حصر الشركات غير المدرجة وجمع معلومات عنها؛ بهدف تقديم برامج توعوية لتلك الشركات حول أهمية وفائدة التحول إلى شركات مساهمة عامة مدرجة في السوق.

1.6.4 دراسة جدوى إنشاء سوق مالية موازية

تفرض الأسواق المالية الموازية شروط إدراج أكثر مرونة من الأسواق المالية الرئيسة. لذا ، يغلب على الشركات المتداولة في تلك الأسواق ارتفاع عدد الشركات التي لا تحقق أرباح وحداثة التأسيس وارتفاع درجة تذبذب الأسعار لأسهم هذه الشركات. وفي ضوء ذلك، تعتزم هيئة السوق المالية إجراء دراسة حول إنشاء مثل هذه السوق وجدواها الاقتصادية.

المحور الثاني: تعزيز حماية المستثمرين

المحور الثاني: تعزيز حماية المستثمرين

من الأهداف الرئيسة لنظام السوق المالية حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش، أو تدليس، أو تلاعب. وتؤمن الهيئة بأهمية الشفافية، وزيادة الوعي والالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في تحقيق ذلك.

ومن خلال هذا المحور، تعمل الهيئة على إنجاز عدد من الأهداف الإستراتيجية المختلفة بدءاً من رفع مستوى الحوكمة وتحسين متطلبات الإفصاح في السوق المالية، وتوعية وتثقيف جميع شرائح المستثمرين بمعاملات الأوراق المالية، وتعزيز الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية للحد من وتقليل وقوع المخالفات في السوق، بهدف تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية حمايةً للمستثمرين.

الهدف الإستراتيجي (2.1): رفع مستوى الحوكمة وتحسين متطلبات الإفصاح في السوق المالية

إن رفع مستوى الإفصاح وتسهيل تدفق المعلومات المهمة للمستثمرين والجمهور، وتحسين حوكمة الشركات، يؤدي إلى تعزيز الشفافية والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية. وللتأكد من توافر المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، تسعى الهيئة باستمرار إلى تقييم متطلبات الإفصاح النظامية واتخاذ التعديلات الرامية إلى تحسين نوعية وفائدة معلومات الإفصاح، ومتابعة الالتزام بها.

ومن خلال تنفيذ هذا الهدف، تركز الهيئة على تحسين جودة ومحتوى معلومات إفصاح الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم وشركة السوق المالية السعودية (تداول) ومعلومات الإفصاح الخاصة بصناديق الاستثمار، وتعزيز مستوى الحوكمة في السوق المالية والتوعية بأهميتها، بالاضافة إلى دعم جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في التحول إلى المعايير الدولية ومراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

2.1.1 تحسين إفصاح الشركات المدرجة

تهدف هذه المبادرة لرفع مستوى الشفافية للشركات المدرجة من خلال تعزيز الالتزام بمتطلبات الإفصاح النظامية تلبية لاحتياجات المستثمرين وتسهيل حصولهم على المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرار الاستثماري. وتركز هذه المبادرة على زيادة قنوات الإفصاح للمستثمرين، ورفع الالتزام بمتطلبات الإفصاح من خلال إلزام الشركات المدرجة بتنظيم أعمالها المرتبطة بالمطابقة والالتزام؛ لتفادي الوقوع في مخالفة تعليمات الإفصاح.

2.1.2 تحسين إفصاح الأشخاص المرخص لهم

نظراً إلى أهمية الأشخاص المرخص لهم كأحد ركائز السوق المالية، تهدف الهيئة لزيادة جودة وشمولية الإفصاح المتعلق بأعمالهم وتيسير وصول إفصاحاتهم للمستفيدين. من هذا المنطلق، ستتعاون الهيئة مع الأشخاص المرخص لهم على زيادة الإفصاح عن المعلومات المهمة للمستثمر ونشرها على مواقعهم الرسمية على الإنترنت. وتهدف الهيئة من هذه المبادرة إلى رفع مستوى معرفة المستثمرين بمقدمي الخدمات والمنتجات المالية ولتقليل المخاطر المحتملة من جراء التعامل معهم، وتعزيز حوكمة الأشخاص المرخص لهم، وإثراء السوق المالية بالمعلومات التي قد تهم الباحثين والمهتمين في السوق المالية.

2.1.3 تحسين إفصاح صناديق الاستثمار

من أولويات الهيئة تعزيز حماية المستثمرين وتوفير المعلومات الضرورية التي تساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة. ومن خلال هذه المبادرة، تعمل الهيئة على تحسين الإفصاح بشكل عام عن معلومات صناديق الاستثمار، وتعزيز الشفافية حول تقويم أصول صناديق الاستثمار والأحداث والتغييرات الجوهرية المتعلقة بالصندوق، ورفع مستوى الإفصاح عن استثمارات الصناديق، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. ولتحقيق الغرض الأساسي من الإفصاح كأداة رئيسة لحماية المستثمرين، تدرك الهيئة أهمية أن تكون تلك الإفصاحات واضحة ومفهومة وملائمة لاحتياجاتهم.

2.1.4 تحسين إفصاح شركة السوق المالية السعودية (تداول)

لشركة السوق المالية السعودية (تداول) دور مهم في إثراء السوق المالية بالمعلومات التي ترفع من شفافية وكفاءة وعدالة السوق. ولما لهذه المعلومات من أهمية في رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين، سوف تعمل هيئة السوق المالية مع (تداول) على رفع مستوى نشر المعلومات المتعلقة بصفقات وملكية الشركات المدرجة المتاحة لدى مركز إيداع الأوراق المالية على موقعها الإلكتروني، والمعلومات المتعلقة بأعمال وأنشطة شركة السوق المالية السعودية (تداول).

2.1.5 دعم جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين في التحول إلى المعايير الدولية وتحسين فعالية رقابة جودة الأداء المهني

انطلاقاً من مسؤولية الهيئة الإشرافية وسعياً منها إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في السوق المالية لتعزيز حماية المستثمرين، ستستمر الهيئة في دعم جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فيما يخص عملية التحول إلى المعايير الدولية ومساندة جهودها المستمرة في تطوير معايير جودة الأداء المهني لمكاتب المراجعة. يأتي ذلك ضمن جهود الهيئة في تعزيز التكامل بين المؤسسات المهنية والتشريعية ذات العلاقة بالسوق المالية.

2.1.6 رفع مستوى الحوكمة لدى الأشخاص المرخص لهم

لإرساء أفضل المعايير الدولية في مجال حوكمة الشركات لدى الأشخاص المرخص لهم، سوف تقوم الهيئة بمراجعة وتطوير متطلبات الحوكمة لدى الأشخاص المرخص لهم، بما في ذلك سياسات تضارب المصالح، ومتطلبات القدرة والملاءمة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين ودور مجلس الإدارة في الرقابة على مهام الالتزام وإدارة المخاطر. وتهدف الهيئة من هذه المبادرة إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح لدى الأشخاص المرخص لهم و تعزيز أداء أنشطتهم المختلفة وحماية مصالح عملائهم.

2.1.7 رفع مستوى الحوكمة لدى الشركات المدرجة

لإرساء أفضل المعايير الدولية في مجال حوكمة الشركات لدى الشركات المدرجة، وتعزيز الممارسات الرشيدة في تطبيقها، تعمل الهيئة على مراجعة وتطوير لائحة حوكمة الشركات في ضوء التطورات التنظيمية والمعايير الدولية ذات العلاقة. ويشمل ذلك العديد من الجوانب مثل سياسات تضارب المصالح، ومتطلبات القدرة والملاءمة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ودور مجلس الإدارة في الرقابة على مهام الالتزام وإدارة المخاطر، والعمل مع فئات المستثمر المؤسسي المؤثرة على دعم التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة في الشركات التي يملكون فيها حصصاً كبيرة من الأسهم.

2.1.8 التوعية بأهمية الحوكمة لدى الشركات المدرجة

سوف تستمر الهيئة في تطوير البرامج التدريبية والمواد التثقيفية التي تهدف إلى مساندة أعضاء مجالس إدارة الشركات المشاركة في السوق في تأدية مهامهم النظامية في ضوء التطبيقات الرشيدة للحوكمة، بالإضافة إلى دعم جهود البحث العلمي في مجال حوكمة الشركات، الأمر الذي سوف يُسهم في تطوير الممارسات الرشيدة لإدارة الشركات وتحسين مستويات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات. وتهدف الهيئة من ذلك إلى رفع مستوى الوعي بشأن التطورات التنظيمية والمعايير الدولية في مجال حوكمة الشركات.

المحور الثاني: تعزيز حماية المستثمرين

الهدف الإستراتيجي (2.2): رفع مستوى الوعي والثقافة الاستثمارية للمشاركين في السوق

من أجل تحقيق حماية أفضل للمستثمرين وتقوية ثقتهم بالسوق، تولي الهيئة أهمية قصوى لرفع مستوى الوعي والثقافة الاستثمارية للمشاركين في السوق من مستثمرين وأشخاص مرخص لهم وشركات مدرجة. وتعُدّ الهيئة وعي المستثمر وثقافته الاستثمارية خط الدفاع الأول لحمايته من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، وعاملاً مهماً لفهم حقوقه وواجباته ودور الجهات التنظيمية والأشخاص المرخص لهم ومسؤولياتهم تجاه عملائهم وخصائص المنتجات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين. لأجل ذلك، تحرص هيئة السوق المالية على تعزيز ورفع الوعي والثقافة الاستثمارية للمشاركين في السوق، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات تركز على زيادة مستوى التفاعل مع المستثمرين، وبرامج توعية وتعليم للمشاركين في السوق.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

2.2.1 تحسين مركز توعية المستثمر ليصبح موقعاً إلكترونياً تفاعلياً

تُعير الهيئة أهمية كبيرة للتواصل والتفاعل مع عموم المستثمرين لما لذلك من دور فعال في رفع مستوى التوعية لديهم. ولأهمية هذا الجانب، تنوى الهيئة تطوير الموقع الإلكتروني لتوعية المستثمر ليصبح موقعاً تفاعلياً. ولتحقيق ذلك، سوف تعمل الهيئة على تحسين وتحديث الموقع بشكل مستمر وتطوير محتواه المرئي وإدراج أمثلة لحالات دراسية افتراضية واختبارات تجريبية موجهة للمستثمرين؛ ليكون مصدراً رئيساً لتوعية المستثمرين وأداة للتعريف بحقوقهم.

2.2.2 إنشاء برامج تعليمية وتوعوية للمشاركين في السوق عن المنتجات الاستثمارية والممارسات الخاطئة من احتيال وتضليل

تشير التجارب الدولية إلى أن فاعلية برامج التوعية والتعليم للمشاركين في السوق تزداد كلما تنوعت أساليب ووسائل تنفيذ تلك البرامج؛ نظراً إلى التفاوت في مستويات الخبرة الاستثمارية للمشاركين. وفي ضوء ذلك، سوف تتبنى الهيئة منهجياتٍ وطرقٍ مختلفة في توعية وتعليم المشاركين في السوق عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات، واستخدام وسائل التعليم الإلكتروني المختلفة. وترمي تلك البرامج لرفع مستوى معرفة المشاركين في السوق عن المواصفات الفنية للمنتجات الاستثمارية والمخاطر المصاحبة لها والممارسات الخاطئة التي تُرتكب في الأسواق المالية.

المحور الثاني: تعزيز حماية المستثمرين

الهدف الإستراتيجي (2.3): رفع مستوى الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، من خلال رقابة وتوعية فعالة، و تبني سياسات رادعة

تبذل الهيئة جهداً متميزاً لرفع مستوى الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية لحماية المستثمرين وحفاظاً على سلامة ونزاهة السوق. وتركز الهيئة في جهودها على جميع الفئات المشاركة في السوق من مستثمرين، وشركات مدرجة، وأشخاص مرخص لهم، للحد من حجم المخالفات التي ربما ترتكب. لذا، تبنت الهيئة عدداً من المبادرات لتحقيق هذا الهدف تتمحور حول ردع المخالفين من خلال العمل على زيادة وعي المشاركين في السوق بالمخالفات المتكررة وتعزيز ثقافة الالتزام لديهم، وتسريع إجراءات الاستدلال والتحقيق في حالات الاشتباه، وتطوير أنظمة الرقابة الذاتية الخاصة بالأشخاص المرخص لهم.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

2.3.1 تطوير سياسات ومعايير إحالة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

إن سرعة إجراءات الهيئة في الاستدلال والتحقيق في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية تزيد من ثقة المشاركين في السوق بالقرارات التي تتخذها الهيئة بهذا الشأن. ولضمان الكفاءة والسرعة في التعامل مع حالات الاشتباه؛ لما لذلك من أهمية في ردع المخالفين، دأبت الهيئة على بحث وتطبيق السبل والوسائل لتجنب أي معوقات ولزيادة معدل الإنجاز في عمليات التحقيق وجمع الأدلة. وفي خطوة تهدف إلى الرفع من كفاءة إجراءات الاستدلال والتحقيق، ستقوم الهيئة بتطوير سياسات ومعايير خاصة لتنظيم عملية إحالة الاشتباه في المخالفات.

2.3.2 توعية المشاركين في السوق بالمخالفات المتكررة

تؤمن الهيئة بأهمية توعية المشاركين في السوق كأداة رئيسة للحد من الممارسات الخاطئة والمخالفات الشائعة في الأسواق المالية، ورفع مستوى الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وتنوي الهيئة استخدام طرق وقنوات مختلفة للتوعية بالمخالفات المتكررة تشمل ورش عمل وإصدارات مرئية على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تمكين المشاركين في السوق من الاطلاع على العقوبات السابقة على المخالفين.

2.3.3 تطوير الرقابة الذاتية لدى الأشخاص المرخص لهم

انطلاقاً من مسؤوليات الأشخاص المرخص لهم القانونية نحو سلوكيات عملائهم، تسعى الهيئة لتطوير قدرات الرقابة الذاتية لدى الأشخاص المرخص لهم من خلال توافر أنظمة رقابية متطورة كفيلة برفع مستوى الرقابة لديهم للحد من وقوع المخالفات أو اكتشافها مبكراً. وفي هذا الإطار تتعاون الهيئة مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) على تطوير نظام رقابي يرفع من قدرة الأشخاص المرخص لهم على اكتشاف المخالفات؛ وذلك حماية للمستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة أو التي تعد تضليلاً أو غشاً أو تدليساً. كذلك تعمل الهيئة على حفز الرقابة الذاتية لدى الأشخاص المرخص لهم من خلال تبني الهيئة لسياسات ردع تقوم على التشهير بمخالفات الأشخاص المرخص لهم.

2.3.4 تفعيل التسوية في القضايا المدنية

تُعول الهيئة على استخدام التسوية كوسيلة أخرى لفض المنازعات في القضايا المدنية الناشئة بين الأشخاص المرخص لهم وعملائهم والشركات المدرجة وحملة أسهمها، بجانب اللجوء إلى إجراءات التقاضي لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. وتأمل الهيئة من تفعيل التسوية في تلك القضايا إلى تحقيق عدد من الفوائد من أهمها توفير الجهد والتكلفة على الأطراف المتنازعة وسرعة البت في القضايا والتخفيف من الضغط على اللجنة لرفع كفاءة إجراءات التقاضي لديها. إن الإعداد الجيد للقيام بأعمال التسوية والوساطة بين الأطراف المتنازعة يساهم في نجاح وقبول نتائج التسوية. ومن هذا المنطلق، ستقوم الهيئة بوضع القواعد المنظمة لأعمال التسوية، ورفع قدرات منسوبيها للقيام بهذا الدور. كما ستقوم الهيئة بالتنسيق مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) لوضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتسوية المنازعات بين أعضاء السوق وبين الأعضاء وعملائهم.

المحور الثالث: تحسين البيئة التنظيمية

المحور الثالث: تحسين البيئة التنظيمية

انطلاقاً من مهمة الهيئة المتمثلة في تنظيم السوق المالية وتطويرها لتكون بيئة حافزة للاستثمار، والعمل على تعزيز مستويات العدالة والكفاية والشفافية حمايةً للمتعاملين فيها، وحرصاً منها على فهم المشاركين في السوق لالتزاماتهم وواجباتهم النظامية، تضع الهيئة مسؤولية التحسين المستمر للبيئة التنظيمية على قائمة أولوياتها.

ومن خلال هذا المحور، تعكف الهيئة على التحسين والتطوير المستمر للبيئة التنظيمية عن طريق العمل على زيادة الوضوح في المنهجية التنظيمية والمتطلبات النظامية وبذل الجهود لتجنب التداخل في الاختصاص مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

الهدف الإستراتيجي (3.1): تبني منهجية الإفصاح التنظيمية والعمل على التطوير المستمر للوائح التنفيذية

تؤمن هيئة السوق المالية بأهمية وضوح المنهجية التنظيمية التي تحكم تنظيم السوق المالية. وبعد مرور عقد من الزمن على تأسيس الهيئة وبناءً على مستوى المعرفة والتقدم في السوق المالية والإنجازات المتحققة فيها، تسعى الهيئة لتبني وتطبيق منهجية الإفصاح تدريجياً بهدف حماية المستثمرين والرفع من كفاءة السوق وتبني أفضل الممارسات الدولية، ويعدّ ذلك تطوراً طبيعياً في تنظيم السوق.

وتعوّل الهيئة على دور كل من مصدري الأوراق المالية ومقدمي الخدمات المالية لتمكين المستثمر من الاطلاع على جميع المعلومات الضرورية لتقييم جدوى الفرص الاستثمارية واتخاذ قراره الاستثماري، بينما يأتي دور الهيئة لتنظيم متطلبات الإفصاح ومتابعة الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ولنجاح تطبيق المنهجية وتعزيز معرفة المشاركين في السوق بالتزاماتهم وواجباتهم النظامية، تأخذ الهيئة بالحسبان أهمية زيادة الوضوح في اللوائح التنفيذية تجنباً لأي لبس محتمل في تفسير الأحكام النظامية، ورفعاً لمستوى الشفافية في السوق المالية.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

3.1.1 تعزيز توافق اللوائح التنفيذية والسياسات وإجراءات العمل مع منهجية الإفصاح

تتضح المنهجية التنظيمية المعمول بها من خلال اللوائح التنفيذية وإجراءات العمل المطبقة. وكخطوة رئيسة لتبني منهجية الإفصاح التنظيمية، ستجري الهيئة مراجعة شاملة للوائح التنفيذية والسياسات وإجراءات العمل الداخلية. وتهدف هذه المراجعة إلى التأكد من تناغم اللوائح مع المنهجية ووضوحها واحتوائها على متطلبات إفصاح تفصيلية تساهم في الرفع من مستوى الشفافية والحماية للمستثمرين، والتأكد من توافق إجراءات العمل مع هذه اللوائح وكفاءتها دون الإخلال بالمتطلبات التنظيمية.

3.1.2 إطلاق حملة توعوية حول منهجية الإفصاح التنظيمية للمشاركين في السوق

إن مستوى وعي ومعرفة المشاركين في السوق والجهات الحكومية ذات العلاقة يعدّ عنصراً مهماً للنجاح في تطبيق منهجية الإفصاح التنظيمية. ولهذا، ستطلق الهيئة حملة توعوية مستمرة تركز على شرح مضمون منهجية الإفصاح، والركائز التي تقوم عليها، ودور كل من الهيئة كجهة تنظيمية وكل من مقدمي الخدمات المالية ومصدري الأوراق المالية والمستثمرين، وما يترتب على هذا التطبيق من تبعات نظامية.

3.1.3 إصدار أدلة استرشاديه للوائح التنفيذية وقائمة للأسئلة المتكررة

تدرك الهيئة أهمية زيادة وضوح فهم اللوائح التنفيذية في الحد من ممارسات السوق الخاطئة والتداولات المخالفة، ومساعدة المشاركين في السوق على فهم واجباتهم ومسؤولياتهم بوضوح، مما يساهم في الرفع من مستوى الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ولتحقيق ذلك، سوف تصدر الهيئة أدلة استرشادية للوائح التنفيذية وقائمة للأسئلة المتكررة بناءً على استطلاع لآراء الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة.

المحور الثالث: تحسين البيئة التنظيمية

الهدف الإستراتيجي (3.2): تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بشأن مسائل السوق المالية

انطلاقاً من دور الهيئة في الإشراف على السوق المالية وتنظيمها، ستقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بشأن قضايا السوق والسياسات المالية التي يمتد أثرها إلى قطاعات الخدمات المالية كافة، وإبداء الرأي والتوصية في الأمور التي من شأنها المساهمة في تنمية السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية، والتعاون وتبادل المعلومات لمساعدة بعضها بعضاً على القيام بدورها الإشرافي والرقابي على الجهات الخاضعة لها بحسب مسؤوليات كل منها. وسوف تساهم هذه الجهود في الوفاء بالتزامات المملكة تجاه المنظمات والهيئات الدولية بشكل سليم.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

3.2.1 تعزيز التنسيق حول السياسات العامة للقطاع المالي ومبادرات التطوير التنظيمي المشتركة لضمان الاستقرار المالي

تدرك الهيئة أهمية التشاور والتنسيق المشترك مع الجهات الحكومية المعنية بتنظيم خدمات ومنتجات القطاع المالي في تطوير القطاع المالي وزيادة استقراره. وستتضافر جهود الهيئة مع الجهات المختلفة في المملكة لضمان الاستقرار المالي من خلال التنسيق حول السياسات العامة للقطاع المالي ومبادرات التطوير التنظيمي المشتركة، بالإضافة إلى تحديد وإدارة المخاطر النظامية التي تواجه هذا القطاع وتبادل المعلومات ووجهات النظر المشتركة.

3.2.2 توقيع مذكرات تفاهم بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع المالي

تهدف هذه المبادرة إلى وضع إطار عمل للتعاون بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع المالي على تحسين ورفع كفاءة البيئة التنظيمية ووضوح المتطلبات وتسهيل الإجراءات النظامية للمشاركين بالسوق المالية وتحقيق درجة عالية من التنسيق وتعزيز الرقابة على الجهات الخاضعة لإشرافهما كل بحسب اختصاصه النظامي. وتأمل الهيئة من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية سد الفجوات التنظيمية وتجنب أي تداخلات في الدور الإشرافي على مكونات القطاع المالي قد ينتج عنها تعارض أو تكرار في المتطلبات النظامية.

3.2.3 تنظيم ملتقى سنوي بمشاركة الجهات ذات العلاقة بالسوق المالية

إن الغرض الأساسي من تنظيم ملتقى سنوي بمشاركة الجهات ذات العلاقة بالسوق المالية هو توفير قناة تواصل مشتركة تمكن تلك الجهات من إطلاع المشاركين في السوق على آخر المستجدات التنظيمية وأي توجهات أو تحديات مستقبلية تمس السوق المالية، وتتيح للمشاركين إيصال آرائهم ووجهات نظرهم إلى أصحاب القرار. كما يهدف الملتقى إلى الارتقاء بمستوى التنسيق بين تلك الجهات من حيث الموضوعات المشتركة والتداخلات التنظيمية.

المحور الرابع: تعزيز التميّز المؤسسي لدى هيئة السوق المالية

المحور الرابع: تعزيز التميز المؤسسي لدى هيئة السوق المالية

هيئة السوق المالية مكلفة بتنظيم السوق المالية وتطويرها وتحقيق العدالة والكفاية والشفافية وحماية جميع المستثمرين في السوق المالية في المملكة. ولاتساع نطاق وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، تؤمن الهيئة بأهمية التميز المؤسسي والكفاءة التشغيلية لتمكينها من أداء مهامها والقيام بواجباتها بنجاح.

ومن خلال هذا المحور، ستعمل الهيئة على تحسين كفاءتها وفعاليتها، وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر، ودعم التحول إلى التعاملات الإلكترونية بهدف نقل الهيئة إلى مستوى أعلى من التميز يرفع من قدرتها على تحقيق نتائج أفضل.

الهدف الإستراتيجي (4.1): تحسين الكفاءة والفعالية الداخلية للهيئة

إن ضخامة حجم السوق المالية السعودية وتعدد وتنوع أنشطتها يرفع من درجة العبء الإشرافي والتنظيمي المنوط بهيئة السوق المالية. ولكي تؤدي الهيئة مهامها المنصوص عليها نظامياً، يجب أن تتسم بالكفاءة في استغلال مواردها المتاحة لها والفعالية في أداء أعمالها. وتؤمن الهيئة أن تحقيق أداء مرتفع ونتائج قيمة مرتبط بوضوح توجهها الإستراتيجي، وتطور أنظمتها وسهولة إجراءات أعمالها، وتوافر بيئة عمل حافزة للأداء، وثقافة تدعم الانفتاح والشفافية والتواصل المهني مع المشاركين في السوق.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

4.1.1 تطبيق إطار عمل موحد للسياسات والإجراءات الداخلية

يُعد وجود أدلّة موثقة للسياسات والإجراءات من أهم ملامح العمل المؤسسي الذي يعكس مستوى نضج المنظمة والتوافق مع رؤيتها وإستراتيجيتها. وتعدّ سياسات وإجراءات العمل من العوامل الرئيسة التي ترفع كفاءة العمل وتضمن استقرار المنظمات وقدرتها على تجاوز العقبات والمخاطر التي قد تعترض مسيرتها. ومن هذا المنطلق، تبنت هيئة السوق المالية مبادرة شاملة لتوثيق السياسات والإجراءات في أدلّة موحدة، مصنّفة ومبوّبة بحسب الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الهيئة.

4.1.2 تحسين مستوى التواصل مع المشاركين في السوق

تدأب الهيئة على غرس مهارات العمل المهنية لدى منسوبيها وعلى رأسها مهارات التواصل مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة. وتركز هذه المبادرة على عدة محاور تشمل قنوات الاتصال المستخدمة، وأسلوب التواصل، ووضوح الردود وزمن الاجابة عن الاستفسارات الواردة للهيئة. وتأمل الهيئة أن تقود هذه المبادرة إلى تعزيز مستوى المهنية في التعامل مع الأطراف الخارجية، وتكوين صورة إيجابية حول مهنية منسوبي الهيئة، وفهم صعوبات وعقبات العمل التي تواجه الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة لاستيفاء المتطلبات النظامية. ويأتي ذلك إيماناً من الهيئة بأهمية التواصل في رفع مستوى الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

4.1.3 تطبيق نظام لإدارة الأداء بالهيئة

إن إدارة الأداء المؤسسي المتكاملة هي عملية إدارية شاملة ومتكاملة لصياغة وصناعة رحلة التطوير المستمر داخل المنظمة، والتي بدورها تساعد في تنفيذ مبادرات الخطة الإستراتيجية وتحقيق أهدافها والارتقاء بأدائها. ويتطلب الوصول إلى تلك المرحلة المتقدمة نضج المنظمة ووضوح عملياتها وإجراءاتها بشكل يمكن من وضع مؤشرات قياس الأداء المناسبة على مختلف المستويات. لذا تهدف الهيئة من خلال هذه المبادرة إلى توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق نظام إدارة الأداء المتكامل في المستقبل.

4.1.4 تعزيز قيم الهيئة ضمن ثقافة المنظمة

تتكون ثقافة المنظمة من مجموعة من القيم والمعتقدات التي تؤثر في سلوكيات الموظفين وأداء المنظمة وجاذبيتها كبيئة عمل. وتعدّ الثقافة عاملاً مهماً لنجاح أي منظمة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية لما لها من تأثير في قابلية المنظمة للتغيير ومواكبة التطورات. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية تعزيز وغرس القيم المكونة لثقافة المنظمة لتتسق مع المبادرات والأهداف الإستراتيجية المتبناة لرفع احتمالية النجاح في تحقيقها.

4.1.5 تحسين أرشفة الوثائق والمحفوظات لدى هيئة السوق المالية

حرصاً من الهيئة على الحفاظ على وثائقها وسرية المعلومات وتوفيرها للمستفيدين منها بيسر وسهوله للمساعدة على اتخاذ القرارات، وتماشياً مع أنظمة ولوائح المركز الوطني للوثائق والمحفوظات والقرارات والأوامر الصادرة بهذا الخصوص، تقوم هذه المبادرة على إنشاء "مركز الوثائق والمحفوظات" كوحدة تنظيمية تعنى بحفظ وتصنيف وأرشفة وثائق الهيئة الورقية وتطوير واعتماد سياسات وإجراءات الحفظ. ومن المخرجات المتوقعة لهذه المبادرة تطوير نظام آلي ومسح وثائق الهيئة وتحويلها إلى صيغة إلكترونية بما يسهل الوصول الآمن إليها.

4.1.6 تفعيل وحدة "إدارة المشاريع" لدى هيئة السوق لمالية

تكمن أهمية إدارة المشاريع في تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة المشاريع واستخدام سياسة موحدة تطبق على جميع مشاريع الهيئة؛ لضمان التخطيط الجيد والتنفيذ المتقن وتقديم التقارير عن أدائها. وتدرك الهيئة أهمية الدور الذي تؤديه إدارة المشاريع في تحديد هوية المشاريع وارتباطها الإستراتيجي والتداخلات بينها وتجنب الازدواجية وتسهيل تنفيذ تلك المشاريع بشكل انسيابي وتناغمي ونشر ثقافة إدارة المشاريع داخل الهيئة. ولحساسية هذا الدور، تبنت الإدارة العليا تطبيق منهجية عامة لإدارة مشاريع الهيئة من خلال استحداث وحدة تنظيمية تعنى بذلك.

4.1.7 تطوير منظومة أنظمة العمل الذكية

الأنظمة الذكية هي عبارة عن نظريات وخصائص وتقنيات تقوم على تحويل البيانات الأولية بعد تحليلها إلى معلومات مفيدة ذات معنى لأغراض خاصة بالأعمال. كما أن لها القدرة على التعامل مع أعداد هائلة من المعلومات ومن مختلف المصادر بالإضافة إلى قدرتها على إجراء التحليلات التنبؤية وذلك لمساعدة الهيئة على تحديد واقتناص الفرص الممكنة لتطوير الأعمال ، والاستفادة من الفرص الجديدة وتنفيذ إستراتيجية فعالة لتوفير ميزة تنافسية للهيئة على المدى الطويل كما تساهم هذه الأنظمة في دعم متخذي القرارات بالهيئة على كافة المستويات.

المحور الرابع: تعزيز التميز المؤسسي لدى هيئة السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (4.2): تعزيز الحوكمة الداخلية وإدارة المخاطر

إن قدرة الهيئة على دعم العمل المؤسسي لديها يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الحوكمة الداخلية المطبق. وكجهة تنظيمية تنادي بتطبيق أعلى معايير الحوكمة على الجهات الخاضعة لإشرافها، تسعى الهيئة لتبني مبادئ الحوكمة وأفضل ممارساتها، وتعزيز إدارة المخاطر. ولتحقيق ذلك، ستقوم الهيئة بمراجعة وتحديث الأدوار والصلاحيات التنظيمية لإداراتها وزيادة فعالية مجلس إدارتها وتعزيز الرقابة الداخلية والرفع من شفافية وإفصاح الهيئة. كذلك ستعمل الهيئة باستمرار على تحديد وإدارة المخاطر التي قد تحول دون تحقيق الأهداف الإستراتيجية بغرض إعطاء الإدارة العليا نظرة شاملة عن أهم المخاطر لمساعدتها على تحديد الأولويات واتخاذ قرارات مدروسة.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

4.2.1 تطوير المهام والمسؤوليات التنظيمية لدى هيئة السوق المالية

إن تحديد المهام والمسؤوليات التنظيمية يساعد على تحديد واضح للصلاحيات وتجنب الازدواجية والتضارب. كما يعكس الكيفية التي تعمل بها المنظمة وتحديد طبيعة العلاقات بين أقسامها. علاوة على أن وضوح المهام والمسؤوليات يرفع من مستوى الكفاءة في أداء الأعمال ويحقق إدارة أمثل للموظفين. ومن خلال هذه المبادرة، ستعمل الهيئة على مراجعة وتحديث الدليل التنظيمي والأوصاف الوظيفية ومهام ومسؤوليات إدارتها وجدول الصلاحيات على جميع المستويات.

4.2.2 تعزيز فعالية مجلس هيئة السوق المالية

تقع على عاتق مجلس الهيئة مسؤولية الإشراف على جميع أعمال الهيئة. ولضمان قيام المجلس بأعماله على أكمل وجه ورفع كفاءة عمله وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات أعضائه، تعتزم الهيئة تعزيز هيكلها المؤسسي الداخلي وبنيتها التنظيمية وتوفير إطار حوكمة فاعل يُمكّن أعضاء المجلس من القيام بمسؤولياتهم وتقديم المشورة والتوجيه على نحو فعّال وفقاً لأفضل المعايير والممارسات المطبقة لدى الهيئات الدولية. ومن أبرز ركائز هذه المبادرة تطوير عمل اللجان الفرعية المتخصصة المنبثقة من المجلس وتعزيز كفاءة اجتماعات مجلس الهيئة.

4.2.3 تحسين إفصاح الهيئة

يُعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة؛ لأنه يُمكّن المشاركين في السوق وغيرهم من ذوي العلاقة من الحصول على المعلومات بشفافية وعدالة. وتجتهد هيئة السوق المالية في رفع مستوى الإفصاح فيما يتعلق بأعمالها على أكثر من صعيد من خلال تنفيذ العديد من المبادرات على رأسها زيادة الإفصاح عن قرارات المجلس والعقوبات الصادرة ومكونات الخطة الإستراتيجية. وعلى الرغم من عدم وجود متطلب نظامي يلزم الهيئة بمزيد من الإفصاح، تأتي هذه المبادرة إيماناً من الهيئة بأهمية الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة السوق المالية ولتكون قدوة يحتذي بها للرفع من مستوى الإفصاح ما أمكن ذلك.

4.2.4 تعزيز نظام الرقابة الداخلية

تأتي أهمية أنظمة الرقابة الداخلية على أعمال الهيئة للتأكد من أنها تنحو إلى تحقيق مهام الهيئة وأهدافها الإستراتيجية. وإيماناً من الهيئة بأهمية أنظمة الرقابة الداخلية ودورها في رفع مستوى الحوكمة على أعمالها، وتماشياً مع الممارسات التي تفرضها الهيئة على الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم بهدف تعزيز مستوى أنظمة الرقابة الداخلية لديهم، تنوي الهيئة التوسع في إجراءات مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة دوريتها للتأكد من كفاءتها وفاعليتها والالتزام بها وتطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة في القيام بأعمال الهيئة. يأتي ذلك تعزيزاً لإدارة المخاطر الداخلية للهيئة.

4.2.5 تعزيز إدارة المخاطر لدى هيئة السوق المالية

وفقاً لدور الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، ستقوم الهيئة بتعزيز مهام وأعمال إدارة المخاطر كأداة إنذار مبكر للتأكد من سلامة أعمال الهيئة واستقرار السوق المالية. كذلك تأتي أهمية تعزيز إدارة المخاطر تحقيقاً للمعايير الدولية التي تؤكد أهمية دور الجهات التنظيمية في تحديد وتخفيف وإدارة المخاطر النظامية التي تتعرض لها الأسواق المالية. وستقوم الهيئة من خلال هذه المبادرة بمجموعة من الإجراءات التي تصبّ في هذا الشأن.

المحور الرابع: تعزيز التميز المؤسسي لدى هيئة السوق المالية

الهدف الإستراتيجي (4.3): تسهيل التحول الإلكتروني لأعمال الهيئة وخدماتها

أصبحت الحاجة اليوم إلى تحديث تقنية الأعمال والمعلومات والمواءمة بينهما أمراً أساسياً للأسواق المالية العالمية والمؤسسات والقطاعات الحكومية، والأفراد، وبخاصة في الفترة الحالية المعروفة بالنمو السريع للمعلومات والبيانات. لذا، تعدّ تقنية المعلومات وظيفة حيوية ومهمة للهيئة في تطبيق أحدث وأفضل الممارسات، وإدارة أعداد كبيرة من العمليات الداخلية والبيانات ومنتجات عمل الإدارات، وحماية معلومات الهيئة.

كذلك أوضحت التغيرات السريعة في العالم اليوم أهمية تقنية المعلومات وتعزيز التحول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال تقديم الخدمات والاستفادة من البيانات المتوافرة لدى الجهات الحكومية الأخرى، وتوفير معلومات أفضل لتنظيم السوق المالية والمشاركين فيها. ولا ننسى التوافقية والمواءمة المطلوبة بين العمليات والتقنيات المستخدمة التي من شأنها أن تسمح للهيئة أن تصبح أكثر مرونة في تحقيق إستراتيجيتها.

أيضاً ستستمر الهيئة في تحسين بنيتها المؤسسية (Enterprise Architecture- EA)، وإدارة أمن المعلومات وبرامج إدارة الخصوصية للإشراف الفعال على أنظمتها التقنية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضا دعم الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات للحفاظ على القدرة اللازمة للأداء، والمرونة، والمستوى الأمني المطلوب لدعم العمليات اليومية للهيئة وقواعد بياناتها ومعلوماتها.

- المبادرات: تخطط هيئة السوق المالية للقيام بالمبادرات الإستراتيجية التالية من أجل تحقيق الهدف والوصول للقيم المستهدفة

4.3.1 تأسيس وتفعيل مكتب البنية المؤسسية (EA)

الغرض الرئيس من تأسيس وتفعيل مكتب البنية المؤسسية هو أن يكون هناك مواءمة وتوافق كبير بين الإستراتيجية، والأعمال، والمعلومات، والتقنية. وسوف يساعد هذا المكتب الهيئة على تقديم الخدمات بصورة أكبر وأسرع. بالإضافة إلى ذلك، سوف تسمح هذه المبادرة للهيئة بزيادة الكفاءة والفاعلية بإعادة استخدام بعض وظائف التطبيقات القائمة بشكل أمثل وأسرع. كذلك سيتم القضاء على الازدواجية في المشاريع والأنظمة التقنية وذلك بسبب وجود المواءمة والتوافق اللذين يساعدان أيضاً في عملية التحسينات للخدمات الإلكترونية في الهيئة.

4.3.2 تطبيق البنية الخدمية (SOA)

جزء من المواءمة التي تسعى الهيئة لتوفيرها بين الأعمال والتقنية هو تبني مبادرة شاملة تتعلق بالتقنيات اللازمة من النظم والتطبيقات، وتقنية المعلومات التي من شأنها أن تتيح سرعة تنفيذ العمليات للإدارات والأعمال وزيادة الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، هذه المبادرة من شأنها أن تساعد على إنشاء بنية خدمية تمكن من تقديم الخدمات الإلكترونية بطريقة مؤسسية ومتكاملة.

4.3.3 بناء وتفعيل مهام إدارة المعلومات والبيانات

تعمل الهيئة على عدة محاور من أجل تحسين قدراتها في جمع وتخزين وأرشفة وإدارة وتقديم المعلومات والبيانات لدعم أعمالها. ومن بينها تصنيف معلومات وبيانات الهيئة وبناء العلاقات المتبادلة بينها وضمان جودتها وإنشاء طرق جديدة لجمعها، تلبيةً لمتطلبات أعمال الهيئة. وفي هذا الصدد، ستعمل الهيئة على بناء وتفعيل مهام إدارة المعلومات والبيانات وذلك من خلال تطوير سياسات وإجراءات لإدارة المعلومات والبيانات وحوكمتها.

4.3.4 التحول إلى الخدمات الإلكترونية وأتمتة أعمال الهيئة

تركز هذه المبادرة على الارتقاء بخدمات الهيئة والتحول إلى خدمات إلكترونية رائدة بهدف رفع كفاءة الأعمال المقدمة للمتعاملين مع الهيئة وفقاً لأولويات معتمدة بناءً على الاحتياجات الخارجية والداخلية لضمان نجاح التحول والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

وتشمل هذه المبادرة نظماً وتطبيقات للتعامل مع الجهات الخارجية بما في ذلك الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة في السوق السعودي. كما تشمل هذه المبادرة أتمتة عمليات الهيئة الداخلية والتكامل فيما بينها.

4.3.5 مؤشر لقياس أداء الأعمال التقنية

لضمان إتاحة الخدمات الإلكترونية بشكل متميز وعال المستوى سيتم تطوير مؤشر أداء الأعمال التقنية ليكون مزيج من قياس إتاحة الخدمات والبنية التحتية ومرونتها مع الاهتمام بالتحسين والحماية المستمرة لحوكمة وأمن تلك الخدمات. كما يشمل هذا المؤشر قياس مواءمة الهيئة مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" وأي برنامج حكومي، وذلك لضمان توافقنا مع توجهات وإستراتيجيات الحكومة الإلكترونية محلياً وعالمياً. ويتضمن هذا المؤشر استعراض مستمر ومراجعة للبيئات ومواكبة آخر التطورات التقنية بهدف التحسين مما يساهم في تنفيذ المبادرات والتطبيقات التقنية للوصول إلى أهداف الهيئة المنشودة.

4.3.6 الربط الإلكتروني والتكامل مع (تداول)

تركز هذه المبادرة على ربط الأنظمة التقنية للهيئة مع (تداول) من أجل إتاحة بيانات دقيقة وآنية. وتهدف هذه المبادرة إلى تبادل المعلومات بين الهيئة وتداول بشكل سريع ودقيق بما يساعد في تنظيم السوق وحماية المستثمرين. كما تأمل الهيئة من هذه المبادرة إلى تكامل الأعمال بين الهيئة و تداول وتسريع العمليات بينهما.

نَستَثمِـرُ في الثِقـة

Investing confidence

www.cma.org.sa